

القطاع المصرفي الإسلامي لدول مجلس التعاون الخليجي وتأثيرات أزمة الرهن العقاري

د/مهداوي هند & د/صباغ رفيقة
أستاذة محاضرة 'ب' ، أستاذة محاضرة 'أ'
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت.

المخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المصارف الإسلامية والتطور الذي عرفته خاصة المتواجدة بدول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يمكن أن تكون بديلا للنظام المالي العالمي من خلال قدرتها على علاج الأزمات المالية التي أصبحت سمة النظام الرأسمالي، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التطورات التي عرفها النشاط المصرفي الإسلامي في دول GCC من ناحية وأيضا مدى تأثير هذا القطاع بأزمة الرهن العقاري، هذه الأزمة التي كان لها كبير الأثر على العديد من اقتصاديات الدول، حيث كان لهذه الأزمة آثار إيجابية وأخرى سلبية، وعلى الرغم من التطورات التي يعرفها النشاط المصرفي الإسلامي إلا أن هناك العديد من المعوقات التي يجب العمل على تجاوزها لأجل تدعيم الصناعة المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: تطور النشاط المصرفي الإسلامي لدول الخليج-أثر أزمة الرهن العقاري على النشاط المصرفي الإسلامي-معوقات النشاط المصرفي الإسلامي.

Abstract:

The aim of this study is to identify the development of the Islamic banks since their birth, because they can be an alternative to the world financial system by their capacity to handle the financial crises which became a characteristic of capitalist system, as we studied the most important financial crises since the crisis of 1929 until the subprime mortgage crisis 2007 and the sound impacts on the savings (economies) of countries. We analyzed empirically the financial stability of the Islamic banks during the subprime mortgage crisis with regard to their traditional banks within the Gulf cooperation council (GCC) with the application.

Key words:

Islamic Finance – the financial crisis- the Subprime crisis- Islamic banks- Islamic financial difficult.

مقدمة

لقد كان لأزمة الرهن العقاري انعكاسات سلبية حيثأدت إلى إفلاس أو وضع صعب لأكثر من 50 بنكا وشركة تأمين أمريكية وأوروبية وتسجيل تباطؤ في الاقتصاد، مع تسريح آلاف العمال في الولايات المتحدة وأوروبا وارتفاع نسب التضخم، أي ارتفاع قيمة السلع وتراجع عدد مناصب الشغل التي يتم إنشائها شهريا، مما أثر في القدرة الشرائية لشريحة كبيرة وتراجع الطلب وبرز حلقة مفرغة بين تراجع الطلب وارتفاع البطالة والتضخم.

إن أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي وأدت إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد الأمريكي وعجز في ميزانية الدولة حيث انتقلت من أزمة ائتمان إلى أزمة مالية لتصل آثارها إلى الاقتصاد الحقيقي (ElyèsJouini&Olivier Pastré, 2008)، كما كانت لها تأثيرات وتداعيات على العديد من دول العالم فقامت العديد من الحكومات بتبني خطط سريعة لاحتواء الأزمة حيث قامت مختلف الحكومات بضخ مبالغ كبيرة كأحد وسائل الإنقاذ من أجل تفادي المزيد من الخسائر، ومن خلال التمعن الجيد في الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الأزمة المالية الأخيرة أو حتى غيرها من الأزمات السابقة يرجع دائما إلى التعامل بسعر الفائدة (Omar Chapra,2009).وتتمثل إشكالية الدراسة في:

ما هي تأثيرات أزمة الرهن العقاري على القطاع المصرفي الإسلامي لدول مجلس التعاون الخليجي؟

أهداف الدراسة

- تطور القطاع المصرفي الإسلامي بدول مجلس التعاون الخليجي؛
- القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي، ومدى تأثر هذا القطاع بأزمة الرهن العقاري؛
- معوقات القطاع المصرفي الإسلامي.

الدراسات السابقة:

دراسة الباحث Imtiaz.P.Merchant بعنوان Empirical Study Of Islamic Banks Versus Conventional Banks Of GCC (2012)

الهدف من البحث هو الرغبة في تحليل أداء المصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية خلال فترة أزمة الرهن العقاري والفترة التي تليها، وقد ركزت الدراسة من جهة أخرى على الخطوات المتخذة من أجل التقليل من آثار الأزمة هذا البحث يقوم بدراسة مقارنة بين أداء كل من المصارف الإسلامية والتقليدية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2008_2011 مستعملا مؤشرات CAMEL.

دراسة **The Financial Stability Of Islamic Banks During :Aniss Boumediene & Jérôme Caby** (2012)، **The Subprime Crisis** تسعى هذه الدراسة التجريبية إلى معالجة موضوع الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية خلال فترة أزمة الرهن العقاري، وتشمل عينة الدراسة أربعة عشر بنكا إسلاميا وأربعة عشر بنكا تقليديا وقد تم استخدام التقلبات الشرطية للعوائد من أجل قياس الاستقرار المالي. الورقة البحثية لـ **Maher Hasan & Jemma Dridi** بعنوان:

The Effects Of The Global Crisis On Islamic And Conventional Banks: A comparative Study (2010).

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع أداء المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة ومدى تأثيرها في كل من الربحية، الائتمان وأيضا نمو الأصول، والتصنيفات الخارجية في مجموعة من الدول التي تتواجد بها كلا النوعين من البنوك التي تملك حصصا في السوق، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بشكل مختلف عن نظيرتها التقليدية، حيث ساعد نموذج الأعمال المطبق في بعض المصارف الإسلامية من الحد من تأثيرات الأزمة على ربحيتها سنة 2008، في حين أدت نقاط الضعف المتواجدة بإدارة المخاطر في بعض المصارف الإسلامية إلى انخفاض كبير في معدل ربحيتها سنة 2009 مقارنة بالبنوك التقليدية، إن معدلات القروض و نمو الأصول للمصارف الإسلامية كانت أفضل من نظيرتها التقليدية خلال الفترة 2008-2009 مساهمة في الاستقرار المالي والاقتصادي، كما أن نتائج إعادة التقييم لمخاطر المصارف الإسلامية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية كانت عموما إيجابية.

المحور الأول: المصارف الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي

توقعت مؤسسة Standard & Poor's في تقرير لها أن تنمو البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أسرع من نظيرتها التقليدية، وأن ترفع حصتها في أصول النظام البنكي للمنطقة في المستقبل

القريب. واعتبرت أن الدعم المباشر وغير المباشر الذي تلقاه البنوك الإسلامية من الحكومات الخليجية من أبرز عوامل هذا النمو السريع المرتقب.

تتواجد بدول مجلس التعاون الخليجي أكبر المصارف الإسلامية، كما أن حصة التمويل الإسلامي عرفت ارتفاعا محسوسا، حيث سجلت نمو يتراوح ما بين 11 إلى 35 بالمائة¹ في نهاية 2008 مقارنة بسنة 2004 التي عرفت نمو لم يتجاوز 24%؛ ويتضح من خلال الجدول التالي حجم الأصول المالية للمصارف الإسلامية في دول الخليج:

جدول رقم (1) نسبة نمو أصول المصارف الإسلامية في دول الخليج العربي 2001-2008

الفترة	الحصة السوقية للمصارف الإسلامية	نسبة نمو أصول جميع المصارف*	معدل نمو أصول المصارف الإسلامية	
2008-2003	35.0	19	33.4	السعودية**
2008-2000	29.9	9.6	37.6	البحرين
2008-2002	29.0	14.3	23.2	الكويت
2008-2001	13.5	38.1	59.8	الإمارات العربية
2008-2002	11.5	31.9	65.8	قطر
	23.8	24.8	45	المتوسط

Source : Maher Hasan & Jamma Dridi, Op.cit., P06

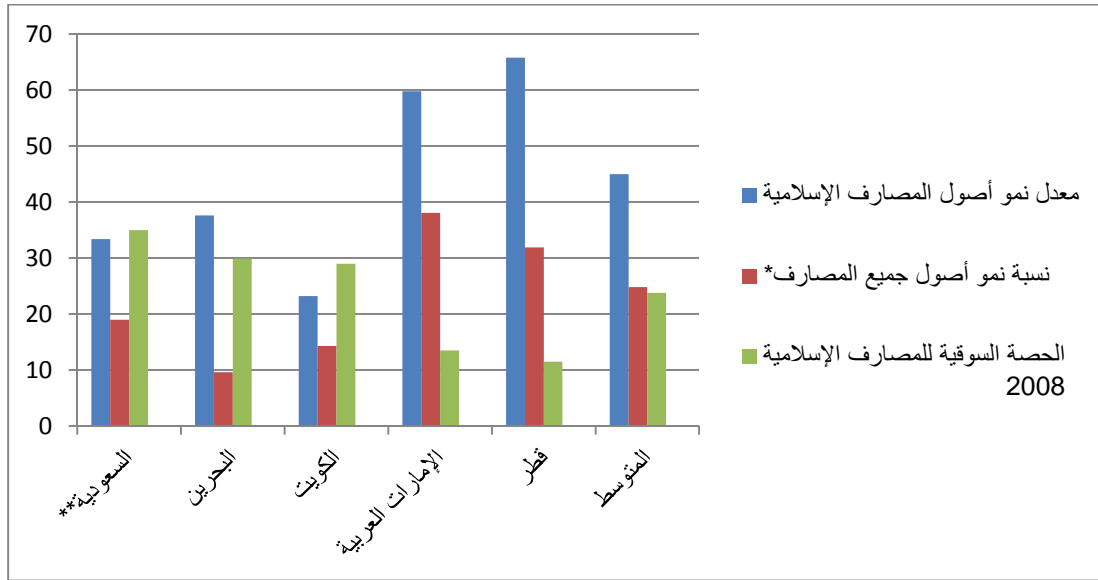
لقد عرفت دول مجلس التعاون الخليجي تطورا كبيرا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية وهذا النمو راجع أساسا إلى الإيرادات العالية لصناعة المحروقات التي تتميز بها منطقة الخليج، إذ يعتبر ارتفاع أسعار المحروقات عالميا أحد أسباب نمو النشاط المصرفي الإسلامي، ويتوضح لنا من خلال الشكل التالي:

¹ - Maher Hasan & Jemma Dridi, The Effects of Global Crisis On Islamic and Conventional Banks : A Comparative Study, IMF Working Paper, 2010, P06

**بما فيها المصارف الإسلامية

**بما فيها النوافذ الإسلامية.

الشكل رقم (1) تطور حجم أصول المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول السابق

بعد فترة الأزمة المالية العالمية، أصبح من الضروري مراقبة سلامة واستقرار النظام المالي، بما في ذلك الصناعة المصرفية الإسلامية، وذلك بالرغم من الفوارق الموجودة بينها وبين نظيرتها التقليدية، إذ ينبغي فهم بالمصارف الإسلامية من أجل فهم سلوكها فيما يتعلق باستقرار النظام المصرفي.²

المطلب الرابع: ترتيب وأداء أكبر عشر مصارف عربية إسلامية

يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يوجد حوالي 76,5% من أصول المؤسسات المالية، وتستحوذ دول الخليج العربية وحدها على نسبة 34,7% من أصول المؤسسات الإسلامية حول العالم، في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستحوذ على نسبة 41,8% من تلك الأصول.³

² -Gamag & Rofikoh Rokhim, **The Stability Comparison Between Islamic Banks and Conventional Banks: Evidence in Indonesia**, 8th International Conference On Islamic Economics And Finance, P04

³ اتحاد المصارف العربية، العدد 398، يناير 2014، ص54.

وضمن دول الخليج العربية تتركز المصرفية الإسلامية من حيث الموجودات في مجموعة صغيرة من المصارف والتي تسيطر على حصة سوقية ضخمة، وتتمثل أكبر عشرة مصارف عربية إسلامية والموجودة كلها في دول الخليج حسب ترتيب الموجودات لنهاية الفصل الثالث لسنة 2013 في:

الجدول رقم (2): ترتيب أكبر عشرة مصارف عربية خليجية إسلامية بحسب الموجودات

الترتيب	اسم المصرف	2011	2012	نسبة النمو	2013	نسبة النمو
1	مصرف الراجحي	58,884	71,302	21.1	72,795	2.1
2	بيت التمويل الكويتي	48,321	52,512	8.7	55,383	5.5
3	بنك دبي الإسلامي	24,684	25,985	5.3	29,277	12.7
4	مصرف أبو ظبي الإسلامي	20,255	23,342	15.2	26,262	12.5
4	مصرف قطر الإسلامي	16,013	20,108	25.6	19,936	(0.9)
6	مجموعة البركة المصرفية	17,154	19,055	11.1	19,886	4.4
7	مصرف الريان	15,192	16,931	11.4	18,381	8.6
8	مصرف الإنماء	9,808	14,404	46.8	15,772	9.5
9	بنك الجزيرة	10,373	13,588	31.0	14,808	9.0
10	بنك الأهلي المتحد	9,487	9,403	(0.9)	10,998	17.0
	المجموع	230,172	266,630	15.8	283,498	6.3

المصدر: اتحاد المصارف العربية، نفس المرجع السابق، ص 54.

تشكل موجودات هذه المصارف حوالي 10% من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي (حتى نهاية عام 2012)، وهي تحقق نسب نمو مرتفعة تفوق تلك المسجلة في معظم المصارف التجارية العربية.

جدول رقم (3) ودائع أكبر عشرة مصارف إسلامية خليجية

الترتيب خلال	اسم المصرف	2011	2012	نسبة النمو	2013	نسبة
1	مصرف الراجحي	46,248	59,025	27.6	60,128	1.9
2	بيت التمويل الكويتي	31,886	33,545	5.2	35,276	5.2
3	بنك دبي الإسلامي	17,649	18,202	3.1	21,685	19.1
4	مصرف أبو ظبي	15,033	16,710	11.2	19,119	14.1
5	مجموعة البركة المصرفية	14,680	15,425	56.0	12,521	5.6

12.7	13,938	(2.7)	12,365	12,710	مصرف الريان	6
5.6	12,521	56.0	11,854	7,598	مصرف قطر الإسلامي	7
12.0	12,147	30.5	10,847	8,309	بنك الجزيرة	8
16.8	10,033	81.2	8,590	4,740	مصرف الإنماء	9
9.9	7,048	5.8	6,415	6,061	بنك الأهلي المتحد	10
7.5	207,542	17.0	192,978	164,914	المجموع	

المصدر: اتحاد المصارف العربية، نفس المرجع السابق، ص55.

الجدول السابق يبين حجم الودائع لدى أكبر المصارف الإسلامية العربية والتي يتقدمها المصرف السعودي مصرف الراجحي بودائع تقدر بـ 60128 مليون دولار وذلك حتى الفصل الثالث من سنة 2013، وإجمالاً تقدر الودائع لدى أكبر المصارف الإسلامية بـ 207542 مليون دولار بمعدل نمو يقدر بـ 7,5% خلال سنة 2013.

جدول رقم (4) قروض أكبر عشرة مصارف إسلامية خليجية

الترتيب خلال	اسم المصرف	2011	2012	نسبة النمو 201	2013	نسبة النمو
1	مصرف الراجحي	37,439	45,851	22.5	49,453	7.9
2	بيت التمويل الكويتي	21,054	29,666	40.9	31,853	7.4
3	مصرف أبو ظبي	13,306	14,794	11.2	16,043	8.4
4	بنك دبي الإسلامي	14,056	15,036	7.0	15,086	0.3
5	مجموعة البركة	11,818	14,391	21.2	15,023	4.9
6	مصرف قطر الإسلامي	8,131	11,851	45.8	11,914	0.5
7	مصرف الريان	9,551	11,750	23.0	11,885	1.1
8	مصرف الإنماء	6,736	9,916	47.2	11,177	12.7
9	بنك الجزيرة	6,215	7,972	28.3	9,438	18.4
10	بنك الأهلي المتحد	5,840	6,172	5.7	7,406	20.0
	المجموع	134,146	167,327	24.7	179,278	7.1

المصدر: اتحاد المصارف العربية، نفس المرجع السابق، ص56.

إن الجدول السابق يستعرض لنا حجم القروض المقدمة من طرف أكبر عشر مصارف إسلامية، حيث ارتفعت نسبة القروض المقدمة من طرف مصرف الراجحي بنسبة 22,5% خلال سنة 2012 مقارنة ب سنة 2011، حيث يعتبر هذا المصرف أكبر المصارف الإسلامية في الوطن العربي، كما كان أكبر نسبة نمو للقروض خلال سنة 2012 لمصرف الإنماء السعودي بنسبة 47,2%؛ أما مصرف دبي الإسلامي أحد أقدم المصارف الإسلامية فقد عرفت نسبة القروض نموا ضعيفا خلال نفس الفترة إذ لم تتجاوز نسبة 0,3%.

جدول رقم (5): حقوق الملكية لأكثر عشرة مصارف إسلامية خليجية

الترتيب خلال	اسم المصرف	2011	2012	نسبة النمو	2013	نسبة النمو
1	مصرف الراجحي	8,752	9,725	11.1	9,828	1.1
2	بيت التمويل الكويتي	5,590	4,519	(19.2)	5,785	28.2
3	مصرف الإنماء	4,238	4,444	4.9	4,646	4.5
4	بنك دبي الإسلامي	2,772	3,210	15.8	4,367	36.0
5	مصرف قطر الإسلامي	3,078	3,152	2.4	3,668	16.4
6	مصرف أبو ظبي الإسلامي	2,335	3,447	47.6	3,526	2.3
7	مصرف الريان	2,336	2,636	12.8	2,813	6.7
8	مجموعة البركة المصرفية	1,799	1,968	9.4	1,951	(0.9)
9	بنك الجزيرة	1,316	1,336	1.5	1,480	10.8
10	بنك الأهلي المتحد	947	1,010	6.7	1,121	11.0
المجموع						

المصدر: اتحاد المصارف العربية، نفس المرجع السابق، ص 56.

يوضح الجدول السابق (05) تطور حقوق الملكية خلال الفترة 2011 إلى غاية نهاية الفصل الثالث لسنة 2013، وتعرف حقوق الملكية حسب تعريف مجلس المعايير المحاسبية على أنها الزيادة في أصول الوحدة عن خصومها وأنها صافي الأصول المتبقية من الالتزامات، وقد سجل أكبر ارتفاع في نسبة نمو حقوق الملكية لمصرف أبو ظبي الإسلامي وذلك خلال سنة 2012 وذلك بنسبة 47,6% مقارنة ببقية المصارف الإسلامية العربية الأخرى، بينما كانت أقل نسبة نمو لمصرف الجزيرة السعودي بنسبة 1,1 % خلال نفس الفترة.

المحور الثاني: تأثير أزمة الرهن العقاري على القطاع المصرفي الخليجي

لقد تسببت أزمة الرهن العقاري في انخفاض حاد لأسعار النفط من ذروة قدرها 144 دولار للبرميل في منتصف عام 2008 إلى 34 دولار في ديسمبر من نفس السنة، الأمر الذي يرجع في معظمه إلى انخفاض الطلب العالمي؛ إلا أن الست حكومات الخليجية ادخرت جانبا كبيرا من الإيرادات النفطية التي حققتها من فترة الراج النفطي 2003 إلى 2008، فتراكمت لديها احتياطات كبيرة وتمكنت من تجميع موارد وفيرة في صناديق للثروة السيادية. كما توخت هذه البلدان الحرص في إنفاقها، فوجهت استثمارات نحو مشروعات البنية التحتية المادية ورأس المال البشري.

من جهة أخرى تمكنت بعض البلدان كالمملكة العربية السعودية من سداد جانب من ديونها التي خفضت إلى 13 % من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية 2008؛ ونتيجة لذلك تمكنت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي من احتواء تأثير أسوأ أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقود، وغن كانت الاضطرابات الأخيرة قد كشفت عن بعض مواطن الضعف التي تشوب القطاع المالي في المنطقة.⁴

ويتضح لنا من خلال الجدول التالي تطور الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2007

إلى سنة 2010:

الجدول رقم (6) الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2007-2010

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2007	47,995.92*	4,336.30	149,916.30	9,566.20	19,436.30	59,509.93
2008	73335.4	6,067.02	262,231.70	13,246.00	2 1,980.50	71,545.76
2009	33323.4	3,770.70	135,948.00	11,678.80	1 9,078.30	60,358.50
2010	46,230.1	-	178,737.3	14,226.50	-	66,657.00

المصدر: النشرة الإحصائية - مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة-مركزالمعلومات-إدارة الإحصاء - تقرير 2010

تتشارك دول مجلس التعاون لدول الخليج في بعض السمات التي تتعلق بالهيكل الاقتصادي لها، حيث يلعب قطاع النفط والتعدين دورا هاما ومحوريا في تلك الاقتصاديات، حيث يساهم القطاع المذكور بنسبة 36%،

⁴ - مي خميس، عبد الحق الصنهاجي، **التعلم من دروس الماضي** مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2010، ص 50.
*المبالغ بالمليون دولار.

25%، 50%، 45%، 57% و55% من إجمالي الناتج المحلي لدول الإمارات العربية، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت وذلك سنة 2007.

ويساعد هذا القطاع على قيام بعض الصناعات التحويلية في تلك الاقتصاديات، والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث المشاركة في الناتج الإجمالي لتلك الدول، ففي عام 2007 ساهمت الصناعات التحويلية بنحو 13%، 15%، 10%، 10.5%، 7% و5% في كل من الإمارات العربية، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت⁵.

الجدول رقم (7) معدل مساهمة قطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي لدول GCC خلال فترة 2007-2010

السنوات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2007	5.2	11.0	9.6	6.1	27.7	5.6
2008	33.3	38.4	39.9	65.9	53.5	45.9
2009	-32.7	-29.1	-41.0	-37.5	-30.8	-40.3
2010	19.7	22.3	32.7	40.1	50.3	22.4

المصدر: النشرة الإحصائية - مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة-مركز المعلومات-إدارة الإحصاء - تقرير 2010.

وتلعب الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي دورا حيويا في الاقتصاد القومي، حيث تتجاوز القيم السوقية للأسواق المالية قيمة النواتج المحلية الإجمالية في كل من عمان والبحرين والكويت وقطر بنسب 208% و134% و109% و115% على التوالي، كما تشكل القيم السوقية للأسواق المالية نصف قيم النواتج المحلية الإجمالية في كل من السعودية ودبي بنسب 94% و52% على التوالي⁶.

المحور الثالث: آثار أزمة الرهن العقاري على المصارف الإسلامية: تقوم المؤسسات المصرفية والتمويلية

الإسلامية على حظر المتاجرة بالقروض واعتماد مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين البنك والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعلها أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمة، بل أتاحت الأزمة فرصا استثمارية للمصارف الإسلامية عززتها عودة الأموال العربية المهاجرة،

⁵ - هشام حنضل عبد الباقي، رؤيتنا لتفعيل دور صناديق الثروة السيادية لتجنب الأزمات المالية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون، العدد 69، مارس 2010، ص 37.

⁶ - هشام حنضل عبد الباقي، نفس المرجع السابق، ص 39.

والواقع المشاهد أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة المالية من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة وغير مباشرة كالتالي:

- أ- إن المصارف الإسلامية التي تأثرت بطريقة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي، وهذا القسم من المصارف الإسلامية لا شك أنه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري، إلا أن تلك الاستثمارات كانت محدودة، ولم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيرا؛
- ب- القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا أن القطاع المالي و المصرفي كان أكثر القطاعات تأثرا بالأزمة، ومن ثم فقد شملها الأثر مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة، والأمر الذي يجب التأكيد عليه هو أن تأثرها كان محدودا كما أن أي منها لم يتعرض للإفلاس أو إلى صعوبات مالية استدعت تدخلا من المصارف المركزية بسبب الأزمة، كما أن بعضا من التأثير كان إيجابيا مثل زيادة ودائع المصارف الإسلامية.⁷

أولا: الآثار الإيجابية للأزمة المالية على المصارف الإسلامية

لقد استطاعت المصرفية الإسلامية أن تثبت وجودها في النظام المالي الدولي، ولرب ضارة نافعة، فقد زادت الأزمة المالية من أهمية هذا التمويل، حيث اعتبره العديد من الخبراء أنه قد يكون الحل للخروج من الأزمة والتخفيف من انعكاساتها، وتتمثل أهم التأثيرات الإيجابية التي كانت للأزمة على القطاع المصرفي الإسلامي في:

1. إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر الإقرار بصحة هذه المبادئ إلى الأخذ بها.⁸ وقد نالت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها، بل والإشادة الدولية بها، فقد قال وزير المالية البريطاني في

⁷- حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع... وتحديات المستقبل، صنعاء، اليمن، 20-21 مارس 2010، ص19.

⁸- مصطفى العرابي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، صيف 2010، ص11.

- مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان من سنة 2009: "إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية"؛
2. إن الأزمة المالية منحت المصرفية الإسلامية فرصة ذهبية⁹ لتقدم للعالم نموذج أعمالها بديلاً عن المصرفية التقليدية وهي مطالبة بتوضيح هذا النموذج عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تشرح أسس ومبادئ هذه الصناعة مع تشخيص الأزمة المالية الرهنة في ضوء هذه الأسس والمبادئ؛
3. لقد أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية، فبالرغم من أن المصرفية الإسلامية لا يزال حجمها ضئيلاً إذ لا يتجاوز 4% من حجم المصرفية العالمية، إلا أن معدلات نموها متسارعة، كما أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى حدوث مثل هذه الأزمات؛
4. انتشار المصارف الإسلامية وزيادة أعدادها في الكثير من دول العالم، وأيضاً تحول الكثير من المصارف التقليدية إلى العمل بطريقة المصارف الإسلامية، من خلال فتح فروع إسلامية مثل بنك سيتي غروب، ودوتشيه بنكوغيرها والبعض الآخر افتتح نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية¹⁰؛ حيث عجلت الأزمة بفتح الكثير من الأسواق الأوروبية التي كانت مغلقة أمام صناعة المصرفية الإسلامية، ومن أهمها السوق الفرنسية، حيث دعا مجلس الشيوخ الفرنسي ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي الفرنسي؛

⁹- فؤاد محمد محسين، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الرابع للمصارف الإسلامية، دمشق، سوريا، 2009، ص 59.

¹⁰- حسن ثابت فرحان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

5. تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية، حيث وصل حجم الصكوك المالية الإسلامية بنهاية سنة 2008 إلى 60 مليار دولار، كما تدرس كل من بريطانيا واليابان وتايلاند إمكانية إصدار سندات مالية خاصة بها.¹¹

ثانياً: الآثار السلبية للأزمة المالية على المصارف الإسلامية

إن البنوك الإسلامية لم تكن بمنأى تماماً عن التأثير بالأزمة المالية¹²، حيث تأثرت هي الأخرى بالأزمة إلا أن هذه التأثيرات تبقى محدودة بالنظر لما أصاب القطاع المالي التقليدي من أضرار بليغة،¹³ وتتمثل أهم الآثار السلبية للأزمة على القطاع المصرفي الإسلامي* في:

1. انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء استثماراً مباشراً أو عن طريق صناديقها الاستثمارية؛¹⁴
2. اعتبار النفط كسلعة استراتيجية، الممول الرئيسي لمشاريع عديدة ينفذها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو من أهم مصادر الدخل بالنسبة إلى الصناعة المالية الإسلامية خاصة في منطقة الخليج، ومع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبرميل بشكل لم يتوقعه أحد خلال الأزمة، مما ينعكس سلباً على أداء المصارف الإسلامية؛
3. إدراج أغلب أسهم المصارف الإسلامية في أسواق المال الخليجية، والعربية أو حتى في بورصات عالمية أمثل نيويورك ولندن، وبسبب الانهيارات التي حدثت في الأسواق المالية العالمية ومرافقتها من موجات البيع العشوائي، فقد كانت الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الأكثر تضرراً من نظيرتها

¹¹ - موسى رحمانى، بن إبراهيم الغالى، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص221.

¹² - نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 322.

¹³ - فؤاد محمد محسين، مرجع سبق ذكره، ص68.

* وعلى الرغم من تصريحات العديد من المصرفيين التي تكاد تجمع على أنه في أعقاب الأزمة المالية أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية كملاذ آمن للسيولة النقدية والوضع المالي السليم، تدق العديد من الدراسات المالية نواقيس إنذار أمام المصرفية الإسلامية مؤكدة أنها تأثرت كثيراً بتداعيات الأزمة المالية، بل ذهب بعضها لتؤكد أن المصارف الإسلامية كانت الأكثر تأثراً بالأزمة المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية، انظر: فؤاد محمد محسين، مرجع سبق ذكره، ص61.

¹⁴ - نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص322.

- التقليدية، والدليل خسارة مؤشر داو جونز العالمي للشركات الإسلامية Titans Index حوالي 9.27% من قيمته في بداية الأزمة، في حين لم يخسر مؤشر داو جونز للشركات التقليدية إلا نسبة 6.31% من قيمته في الفترة نفسها، أما مؤشر داو جونز للشركات الخليجية الإسلامية DJMI GCC Index فقد هبط بنسبة 12.77% مقابل انخفاض 11.94% لمؤشر الأسهم الخليجية التقليدية؛¹⁵
4. لقد تأثرت المصارف الإسلامية بسبب عدم وجود أسواق وأدوات كافية لتداول السيولة (ما يعرف بسوق ما بين البنوك)، مما يضطر المصارف الإسلامية في بعض الحالات إلى شراء أسهم وأوراق مالية قد تتخضع قيمتها السوقية بين عشية وضحاها مما يؤدي إلى خسائر في تلك القيم¹⁶؛
5. انخفاض قيمة الأصول العينية للمصارف الإسلامية، حيث أنها تحتفظ بالأصول العينية أكثر من نظيرتها التقليدية خاصة الأصول العقارية، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم مما أثر في المصارف الإسلامية سلباً؛
6. تكس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها.

المحور الرابع: معوقات المصارف الإسلامية ومشكلاتها

تواجه المصارف الإسلامية في عملها وفي ممارستها لأنشطتها مجموعة من العراقيل التي تقف حاجزاً أمامها للوصول إلى الأهداف التي أنشئت من أجلها، سواء كانت على المستوى الخارجي الذي يشمل نطاق تعامل هذه البنوك، أو على المستوى الداخلي وتتمثل في:

أولاً: معوقات خارجية

تعتبر المعوقات الخارجية على قدر كبير من الأهمية والصعوبة نظراً لارتباطها بشكل كبير بالمحيط الخارجي للمصارف الإسلامية وعدم قدرة هذه الأخيرة على التحكم فيها إلا بقدر ما تبذله من مجهود من أجل إقناع ودفع الجهات المتحكمة في هذه المعوقات إلى حلها¹⁷ والتخفيف منها ومن بينها:

1- عدم وجود مصرف مركزي إسلامي: أنشئت البنوك المركزية من أجل القيام بدور الإشراف والرقابة على النظام البنكي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وتوجيه النشاط المصرفي نحو الإسهام

¹⁵ - مصطفى العرابي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

¹⁶ - فؤاد محمد محسين، مرجع سبق ذكره، ص 65.

¹⁷ - موسى مبارك خالد، مرجع سبق ذكره، ص 182.

في تعزيز النمو الاقتصادي، ويستعين البنك المركزي في ذلك بقوانين وتنظيمات يفرضها على البنوك المحلية.

وتعمل معظم المصارف الإسلامية في الوقت الراهن في بيئة مصرفية مزدوجة تعمل فيها البنوك الربوية جنباً إلى جنب مع البنوك الإسلامية، إلا أن هناك بعض العوامل التي تتطلب معاملة المصارف الإسلامية بطريقة مختلفة، ومن بين هذه العوامل:

- البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التجارية الأخرى يجب حفظ بعض ودائعها في البنوك المركزية، التي تدفع في العادة فوائد على هذه الودائع ولا تستطيع المصارف الإسلامية قبولها، لذلك هنالك ضرورة لإيجاد بديل يضمن للمصارف الإسلامية مقابلاً منصفاً لودائعها لدى البنوك المركزية؛
- المصارف المركزية تعمل بمثابة ال مقرض فهو الملاذ الأخير للمصارف التجارية، حيث يقدم قروضا عند أزمات السيولة الحادة، وبالرغم من أن معظم المصارف الإسلامية تعمل تحت إشراف البنوك المركزية فهي لا تستطيع الاستفادة من تلك المعاملة إذ أنها عادة ما تكون ربوية¹⁸؛
- في البلدان التي تقوم فيها البنوك المركزية بتطبيق عمليات السوق المفتوحة، لا يمكن للبنوك الإسلامية المشاركة في هذه العمليات نظراً للطبيعة الربوية للأوراق المالية التي تباع وتشتري، وهكذا فإن المصارف الإسلامية تواجه عوائق نظراً لأن الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة غير متوفرة لديها، مما يؤدي إلى نوع من عدم المرونة في هيكل الأصول في المصارف الإسلامية؛
- قد تعزى السياسات المنتهجة من طرف البنوك المركزية تجاه المصارف الإسلامية إلى عدم فهم الطبيعة الصحيحة لأساليب التمويل الإسلامي، خاصة فيما يتعلق بصيغتي المضاربة والمشاركة، ففي تمويل الديون يكون تقديم القرض نشاطاً واحداً بغض النظر عن حجم القرض، أما المشاركة والمضاربة فهي نشاطات مستمرة، وتستمر مشاركة المصرف الإسلامي في هذه النشاطات ما دام المشروع الذي يتم تمويله مستمراً في العمل، وقد يكون لذلك آثار مهمة على تقارير البنوك المركزية بشأن المصارف الإسلامية وأيضاً ضوابطها وقوانينها التنظيمية.¹⁹

¹⁸- منور إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 77.

¹⁹- منور إقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2- المصارف الإسلامية وتحديات بازل 2: هناك العديد من الصعوبات التي تظهر أمام المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية جراء تطبيق بازل 2، حيث أن المعايير الدولية التي أقرها بنك التسويات الدولية لم تراعي الطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات باعتبارها قائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، سواء في جانب الموارد والالتزامات، أو في جانب الأصول والاستخدامات، كما تضمنت هذه المقررات العديد من القواعد الجديدة والتي تعتمد بصورة أساسية على إدراج عدد كبير من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، إضافة للمخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، كمخاطر السوق والتنشغيل عند تحديد الحدود الدنيا لرؤوس الأموال "كفاية رأس المال"، زد على ذلك باقي المحاور المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية وإجراءاتها وانضباط السوق وشروط الإفصاح والشفافية وغيرها من القواعد التي تمثل تحد حقيقي يواجه المصارف الإسلامية؛

3- بُعد القوانين الوضعية عن الأحكام والقواعد الشرعية: تعتمد أغلبية الدول الإسلامية في معظم المجالات بما فيها المجال الاقتصادي على القوانين الوضعية المستقاة من التشريعات الغربية، والتي تتصف بالبعد عن الأحكام والقواعد المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، مما فرض على المصارف الإسلامية في نشاطها التمويلي استعمال عقود واتفاقات خاصة، بسبب عدم وجود قوانين خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية تستند عليها؛²⁰

4- انعدام مؤسسات الأسهم: هناك حاجة في كافة الأعمال التجارية إلى التمويل على المدى البعيد، ففي النظام التقليدي يتم ذلك من خلال سندات وأسهم طويلة الأجل؛ وتقوم سوق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم المتخصصة بهذه الوظيفة. فإضافة إلى الجمهور فإن من أهم مصادر هذه الاستثمارات طويلة الأجل، بنوك الاستثمار والصناديق المشتركة وشركات التأمين وصناديق التقاعد، ولأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالسندات فإن حاجتها إلى أسواق الأسهم تكون كبيرة؛²¹

5- عوائق اقتصادية وسياسية: تستند المصارف الإسلامية إلى مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، فهي تعتبر أساس التمويل الإسلامي، وهدفها هو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان الإسلامية خاصة، وما يدعم هذا التوجه هي الصيغ الأساسية في التمويل الإسلامي، وهي صيغ المشاركات، حيث يدعو خبراء الاقتصاد

²⁰ - موسى مبارك خالد، مرجع سبق ذكره، ص 184.

²¹ - منور إقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الإسلامي المصارف الإسلامية منذ بداياتها إلى التركيز والتوسع أكثر في هذه الصيغ نظرا لدورها في تحقيق التنمية.²²

ثانيا: المعوقات الداخلية

تتمثل أهم المعوقات الداخلية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية فيما يلي:

1- تعدد وتناقض الآراء الفقهية: وجود تناقض في بعض الأحيان في الفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية فيما بينها، إضافة إلى وجود تناقض بين الفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية من جهة والفتاوى الصادرة عن علماء المسلمين من خارج هذه الهيئات من جهة أخرى،²³ مما يؤدي إلى وجود غموض في فهم الأساس الشرعي للعمليات المصرفية الإسلامية لدى العاملين في هذه المصارف، فينتج عنه سوء الفهم وبالتالي سوء التطبيق، ولعل من أهم أسباب هذا الاختلاف في الآراء يرجع إلى:

✓ تعدد المذاهب الفقهية في الشريعة الإسلامية واختلافها من مكان إلى آخر، فتجد فقيه يتبع المذهب الشافعي وآخر المذهب الحنبلي مما يسبب اختلافا في الأحكام؛

✓ نقص اطلاع فقهاء الهيئات الشرعية على الواقع الاقتصادي المعاصر ومستجداته مقارنة باطلاعهم وخبرتهم بالأمور الفقهية، وبالتالي تختلف الآراء والأحكام المصدرة باختلاف فهم الفقهاء للواقع الاقتصادي.

2- المعايير المحاسبية: للبنوك التقليدية معايير محاسبية متشابهة، مما يسهل عملية نشر ميزانياتها المجمعة من طرف البنوك المركزية والإشراف عليها دون أي صعوبة،²⁴ إضافة إلى ذلك فإن المفاهيم المستخدمة في الميزانيات أو بيانات الربح والخسارة لا تحدد تحديدا دقيقا. ومن أجل التغلب على هذه المشكلة تم إنشاء في السنوات الأخيرة "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"^{*} من أجل توحيد النمط في الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية؛

²² - موسى مبارك خالد، مرجع سبق ذكره، ص 184.

²³ - أحمد عبد الفتاح أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 44

²⁴ - بن الناصر فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

* مقر هذه الهيئة بمملكة البحرين.

3-عدم وجود سوق للاستثمارات المالية قصيرة الأجل: إن المصارف الإسلامية تفتقر إلى الأدوات قصيرة الأجل، والتي تستطيع الاستثمار فيها بنجاح لفترات زمنية قصيرة، فالبنوك الإسلامية في وضع أفضل نسبيا بالنسبة لطلبات المودعين من السيولة بطريقة غير متوقعة، إضافة إلى ذلك هناك ودائع مدخرات تحمل معدلا للعائد، ويمكن أيضا سحبها في حدود معينة؛ ولذلك فإن المصارف الإسلامية تحتاج إلى أدوات وترتيبات مؤسسية لاستثمارات قصيرة الأجل للأموال. وبينما نجد الحاجة لاستثمار الأموال بطريقة عاجلة جدا خلال اليوم أو الليلة مثلا²⁵.

4-قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي²⁶: لقد عانت المصارف الإسلامية منذ بدايتها من عدم توفر العناصر البشرية المؤهلة والمناسبة لطبيعتها الخاصة، ويكاد يمثل هذا العائق المشكلة الأم، لأنها تعتبر من أسباب انتقادها وإثارة الشبهات حول نشاطاتها، فقد عرفت تجربة المصارف الإسلامية وجود نوعية من العاملين لا يملكون شيئا من المقومات الشرعية والمصرفية، حتى وجد فيها من لا يفرق بين الربح والفائدة، والمرابحة والقرض بفائدة.²⁷

5-الصعوبات المتصلة بقيامها بإجراءات من أجل ضمان شرعية تعاملاتها، وما تتضمنه هذه الإجراءات في حالات ليست بالقليلة إلى وقت أطول وكلفة أكبر لإتمام التعاملات هذه، وهو الأمر الذي يمكن أن يحد من التوجه نحو التعامل معها، ففي بيوع المرابحة مثلا: يتم أولا نقل ملكية السيارة إلى المصرف حتى يصبح بإمكانه بيعها شرعا، ومن ثم يتم نقل الملكية هذه للأمر بالشراء، وهذا يتطلب وقتا وكلفة وجهدا أكبر قياسا بما يتم في المصارف التجارية التقليدية حيث لا تحتاج للقيام بكل ذلك.²⁸

²⁵- منور إقبال وآخرون، نفس المرجع السابق، ص46.

²⁶- أحمد عبد الفتاح أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

²⁷- عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الباحث، عدد 06، 2008، ص 51.

²⁸- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 416 - 415.

الخاتمة

لقد استطاعت المصارف الإسلامية أن تخطو عدة خطوات معلنة بذلك قدرتها على النمو والصمود بما تحمله من مبادئ وقيم وأيضاً صيغ تمويلية تمثل أحسن بديل لسعر الفائدة الذي تسبب في العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية والمالية، وما أزمة الرهن العقاري إلا أحد مخلفات التعامل بالفوائد الربوية والمشتقات المالية التي ضخمت من حجم الاقتصاد الوهمي على حساب الاقتصاد الحقيقي المنتج مما ترتب عليها آثار سلبية على الكثير من اقتصاديات الدول خاصة المجال المصرفي، إلا أن المصارف الإسلامية المتواجدة بدول مجلس التعاون الخليجي كانت أقل تأثراً بتداعيات أزمة الرهن العقاري مقارنة بالمصارف التقليدية المتواجدة في المنطقة، بالرغم من أن الأزمة خلفت بعض الانعكاسات السلبية حتى على المصارف الإسلامية إلا أنهما لم تكن بدرجة كبيرة إذا ما قورنت بالمصارف الربوية، من جهة أخرى استطاعت أزمة الرهن العقاري خلفت أيضاً آثاراً إيجابية خاصة أنها نالت الاعتراف من العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية بصلاحة المصارف الإسلامية وسلامة مبادئها وأسسها مما يخول للاقتصاد الإسلامي أن يكون أفضل بديل للنظم الاقتصادية الأخرى.

المصادر والمراجع

1. اتحاد المصارف العربية، العدد 398، يناير 2014.
2. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمينية: الواقع... وتحديات المستقبل، صنعاء، اليمن، 20-21 مارس 2010.
3. عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الباحث، عدد 06، 2008.
4. فؤاد محمد حسين، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الرابع للمصارف الإسلامية، دمشق، سوريا، 2009.
5. مصطفى العرابي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، صيف 2010.
6. منور إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
7. موسى رحمانى، بن إبراهيم الغالي، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
8. مي خميس، عبد الحق الصنهاجي، التعلم من دروس الماضي، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2010.

9. هشام حنضل عبد الباقي، رؤية لتفعيل دور صناديق الثروة السيادية لتجنب الأزمات المالية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون، العدد 69، مارس 2010.

10. Gamag & Rofikoh Rokhim, **the Stability Comparison between Islamic Banks and Conventional Banks: Evidence in Indonesia**, eighth International Conference on Islamic Economics and Finance.
11. 11.Maher Hassan& Jemma Dridi, **The Effects of Global Crisis On Islamic and Conventional Banks : A Comparative Study**, IMF Working Paper,2010